



**Abdellah Larhmaid.- *Yahūd Mantāqat Sūs. Dirāsa fī Tārīkh al-Maghrib al-'Ijtimā'ī* (Al-Ribāt: Dār Abī Raqrāq, 2016).**

يهود منطقة سوس، 1960-1860، دراسة في تاريخ المغرب الاجتماعي “عبد الله لغمائد.

صدر عن دار أبي رقاق للطباعة والنشر بالرباط كتاب بعنوان: يهود منطقة سوس، 1960-1860، دراسة في تاريخ المغرب الاجتماعي، من تأليف عبد الله لغمائد في حوالي أربعمئة وثمانية وخمسين صفحة من الحجم المتوسط. والكتاب في أصله أطروحة تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ المعاصر بكلية آداب الرباط، تحت إشراف الأستاذ محمد كنيب سنة 2002.

يعتبر هذا الكتاب إضافة نوعية إلى مجموع البحوث المغربية المنجزة حول تاريخ سوس وتاريخ اليهود على وجه الخصوص، ونخص منها بالذكر مؤلفات حاييم الزعفراني ومحمد كنيب، ودانييل شروتر (Daniel Schroeter) وعمر بوم وإملي غوتريك (Emily Gottreich) وغيرهم. وأنتجت هذه الدراسة معرفة تاريخية استهدفت تسليط الضوء على البنية الاجتماعية والاقتصادية ليهود سوس، وفق منهجية البحث المونوغرافي؛ إذ ركز صاحبها على تحليل الأنساق الاجتماعية لجماعات اليهود التي تطورت دون أن تتجاوز نمط حياتها الريفي؛ ويتعلق الأمر بدراسة تؤرخ ليهود البادية أكثر من يهود الحاضرة. وحرص الباحث على رصد التحولات الاجتماعية لليهود وتفسيرها بالتقلبات الاقتصادية التي كان يوازيها التطور السياسي لليهود العالم. وفي معالجته لإشكالية البحث، انطلق الكاتب من مسلمة مفادها أن جماعات اليهود بسوس لعبوا دورا سياسيا ثانويا في المشاريع التي

استهدفت كافة يهود المغرب، وهذه نقطة تتقاطع مع دراسة محمد كنيب، وتختلف نسبيا عن دراسة عمر بوم التي اعتمدت فيها المقاربة الثقافية الأنثروبولوجية. ومن ثم، فإن المادة المصدرية التي اعتمدها عبد الله لغمائد قد حتمت عليه الغوص في محتوياتها المتنوعة للبحث في خصوصيات حياة اليهود السوسيين، لإمطة اللثام عن أسباب اهتمام الوكالة اليهودية عقب الحرب العالمية الثانية بملاحظات اليهود المغاربة، وهو ما برره الباحث اهتمامه بالتقصي الميداني للخوض في خصوصيات يهود الملاحات بسوس ممن عاشوا في وئام مع جيرانهم المسلمين. كما تعلن الدراسة صراحة عن اختلاف الأنماط الثقافية والاجتماعية ليهود سوس ومواقفهم من هول الصدمة التي تزامنت مع الغزو الفرنسي لسوس في بداية ثلاثينيات القرن الماضي مقارنة مع إخوانهم في الدين بمدن الشمال وبواديه.

وللوقوف عند حيثيات هذه المضامين، قسم الباحث دراسته إلى قسمين رئيسيين؛ يتناول الأول تشخيص وضعية اليهود بسوس قبل القرن التاسع عشر، وتتبع في فصوله الأربعة أخبارا عن الأصول القديمة لليهود فاستقى مادتها المصدرية من مؤرخين ورحالة أجانب كان لهم السبق في تدوين كتابات رائدة حول اليهود؛ واعتمادا على عدد من المستندات المتنوعة، مكنت من استنطاق الذاكرة اليهودية بالمجال الجغرافي المدروس؛ خاصة منها كان اهتمامهم ينصب حول واقع اليهود في شمال إفريقيا، حيث اقتفى أثر جذور اليهود بسوس من خلال رصد علاقتهم بالفينيقيين. وقد خلص الباحث إلى أن الحضور اليهودي بسوس مرده إلى اعتبارين؛ الأول يذهب أصحابه إلى القول بأن التواجد اليهودي بسوس يعود تاريخه إلى الهجرة الهيلينية، وحثهم في ذلك النقوش الصخرية التي ساعدت الأركيولوجيين على تأكيد هذا الزعم. أما الاعتبار الثاني، فيعتمد أصحابه على فكر الزيلوت الذي يرجح كفة استقرار اليهود في ليبيا والجنوب التونسي. وهذا الطرح يقلل حسب الباحث من فرضية استقرار اليهود في مدينة قرطاجنة أشهر المدن الفينيقية في تونس.

إن استقرار اليهود في الجنوب المغربي، وبالخصوص في منطقة إفران (الأطلس الصغير)، يستدعي حسب الباحث، إعادة قراءة حدث "السبي البابلي" الذي كان

بطله الملك نبوخذ نصر واستأصل جذور مملكة يهودا، كما دمر أورشليم وهيكل سليمان سنة (578 ق.م)؛ وهو ما يعني أن الحضور اليهودي بإفران قد ارتبط أساسا بالهجرة المترتبة عن هذا الاضطهاد. ويجمع يهود العالم اليوم على أن إفران أو "أوفران" (كما ينطقها اليهود)، ارتبطت، كما هو راسخ في متخيلهم الشعبي، بايوائها لأقدم المجموعات اليهودية، ذلك أن الأبحاث الأركيولوجية تثبت حسب هذا الرأي أن أقدم قبر وجد في المجال موضوع الدراسة يعود للحزان "يوسف بن ميمون" منذ القرن الرابع قبل الميلاد. ولا يجد هذا الطرح اليوم ما يعززه؛ لأن الفكرة سبق وأن دحضها الأركيولوجي فانسان مونتي، (Vincent Monteil) في بحث قام به في إفران عام 1948، وهي الحلقة التي تظل مفقودة في نظر الباحث أمام قصور المصدر الأركيولوجي.

واهتمت الدارس بتوطين يهود سوس في هذا المجال، بالاعتماد على رصد مقومات البنية الديموغرافية وقراءتها وتتبع عدد الملاحظات التي استقرروا بها ومارسوا فيها أنشطتهم التجارية. وبما أن مصدر غالبية الباحثين لم يتجاوز كتابات الأجانب خاصة مؤلف التعرف على المغرب لصاحبه شارل دو فوكو (Ch. De Foucauld)، الذي لا يمكن الوثوق به باعتبار عدائه للسامية، فقد قدم الباحث تصورا مختلفا عن الملاحظات بعيدا عما روج له الكولونياليون، فأبرز أن الملاح لم يكن تجمعا اقتصاديا أو حيا سكنيا أو مركزا للتعبد فحسب، بل تجاوز ذلك للإشارة إلى تصور ذهني جماعي يعبر عن خصوصيات اليهود في رقعة جغرافية مشتركة مع المسلمين. ويظهر استقراء العلاقات الثنائية خارج الملاح بين الطرفين وجود علاقات اجتماعية متينة ربطها اليهود مع جيرانهم المسلمين في فضاء عمومي لا يكتسي صبغة دينية كالأسواق والطرق والمواسم.

وينتقل الباحث إلى تناول حدث بناء مدينة الصويرة ومضاعفاته على الملاحظات اليهودية بسوس، إذ استنفر هجرة أسر يهودية إلى هذه المدينة، وهي النقطة التي سبق وأثارها دانييل شروتير في مؤلفه تجار الصويرة، ممهدا بذلك الطريق لمقاربتها اعتمادا على الأرشيف العبري والإنجليزي. وحسب الدراسة، فإن الطواعين والجفاف والقحوط وغياب تعليم يستجيب لثقافة اليهود (يشيفوت)، قد كانت كافية لاستقطاب الصويرة ليهود سوس.

وخصص الباحث الفصل الثالث لرصد النشاط التجاري لليهود في محيطهم المحلي بتشخيص مفصل لعملياتهم التجارية المختلفة، حيث كانوا وسطاء فاعلين في التجارة الصحراوية التي شكلت القلب النابض للدور السوسية إلى حين سقوط مدينة سان-لوي (Saint-Louis) السينغالية في قبضة الاستعمار الفرنسي. وفيما يخص التجارة الخارجية، وفي سياق توقيع المغرب لمعاهدات تجارية غير متكافئة، نوه الباحث بدور اليهود في إبداع معاملات ربوية أهلت القطر السوسي للانفتاح مبكرا على التجارة الرأسمالية التي تتحكم فيها الشركات البريطانية، وبالتالي تسهيل عملية التسرب الأجنبي إلى الجنوب المغربي. كما حاول الباحث أن يقلل من أهمية العامل الداخلي في توتر العلاقات بين اليهود والمسلمين، مبرزا أن العامل الخارجي وما ترتب عنه من تيسير للتغلغل الأجنبي بالجنوب كان حاسما في هذا التوتر؛ وخير مثال يقدمه في هذا الصدد، بداية انفلات اليهود من نظام أهل الذمة الذي تعاقدوا بموجبه مع السلطان وممثليه المخزنيين، وانصهارهم تدريجيا في نظام الحماية القنصلية وآلياتها الأخطبوطية كإطار قانوني يوفر لهم مزيدا من الحماية، ويضمن لهم الاستقرار إلى جانب المسلمين في وقت أصبحت تعرف فيه منطقة سوس فراغا سياسيا ما لبثت زعامات الدور القيادية الكبرى أن استغلته لصالحها تحقيقا لمكتسبات مادية غير مسبوقه.

ويشتمل القسم الثاني من الدراسة على أربعة فصول تغطي الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1912 و1960، وتمحورت مضامينه حول موقف اليهود من هول الصدمة التي أحدثتها نظام الحماية. ويستهل الباحث هذا الجزء من الدراسة لدحض الطرح الكولونيالي الذي يزعم أن حركة الهية اضطهدت اليهود، كما تروج لذلك التقارير الاستخباراتية. ومن خلال الوثائق المحلية والمراسلات المعتمدة، يظهر أن الهية ومن معه لم يلحقوا أضرارا باليهود، بل تركوهم على عوائدهم باعتبارهم أهل ذمة تجب حمايتهم وفق منطق الشرع الإسلامي المعهود. ويقتفي الباحث بعد ذلك خطى الفرنسيين الذين وضعوا أيادهم على أراضي سوس بعد القضاء على هذه الحركة، ليشخص واقعا جديدا لليهود داخل المجال الحضري لاسيما بعد ولادة تنظيمات جديدة نظمت حياتهم إلى جانب المسلمين، وهو التغيير الذي لم يشمل ملاحظات وادي سوس إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي أعقاب فترة حكومة فيشي التي سنت تشريعات وقوانين منحت الفرصة للمنظمات الصهيونية للتغلغل في الجسم اليهودي، شخص الباحث الآثار الجانبية لهذه السياسة التي مست الجانب النفسي لليهود أكثر من الجوانب الاقتصادية والقانونية، وهو ما غير نمط حياتهم مقارنة بيهود الشمال. وفي الفصل ما قبل الأخير، يركز الباحث على أهمية بناء أكادير باعتباره مركزاً حضارياً لجذب اليهود، إذ شجع استقرارهم به على تكاثرهم بعدما أحدثت الأوبئة فيما مضى من الزمن نزيفاً ديموغرافياً في صفوفهم ألزمهم الحفاظ على وتيرة رتيبة للتكاثر الطبيعي في البادية.

وتخلص الدراسة إلى أن السلطات الفرنسية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سعت إلى تقوية الهوية المحلية لليهود المنطقة، وأعطتها بعداً دولياً يتأثر بطبيعة الوضع السياسي لليهود في فلسطين، دون المساس بجانب التمايز لهذه الأقلية. وإذا كان الدين يوحد بين اليهود، فإن انتماءهم الاجتماعي والاقتصادي قد وفر أرضية مناسبة لأقلية دينية تختلف باختلاف نمط العيش والتمايز والتفاضل الاجتماعيين.

واختتم الباحث دراسته بتشخيص وتحليل وقائع وحيثيات أكبر هزة عرفها اليهود منذ قرون ما قبل الميلاد. إن الوضع الدولي الذي أصبح عليه اليهود بعد قرار الأمم المتحدة القاضي بإحداث دولة إسرائيل قد وضع قطعة مع الشتات، ليس في القطر السوري فقط وإنما في جميع أنحاء العالم، لبدأً مسلسل جديد أبطاله دعاة الصهيونية وأطر الوكالة اليهودية للهجرة، إلا أن سوس ظل يشكل حالة الاستثناء. ففي سياق ما تعرض له اليهود من حملات تهجيرية شملت القاطنين في شمال إفريقيا، لم تتأثر المنطقة بأفكار دعاة الصهيونية إلا في وقت متأخر. إن التغلغل الصهيوني في سوس لم يتم بآليات اقتصادية أو سياسية، وإنما ركز على الأعمال الخيرية والاجتماعية التي نجحت في أوساط اليهود الذين أصبحوا يلمسون الفرق بين ما كانوا وأصبحوا عليه بفضل هذه الأعمال، وهو ما غير من مستوياتهم الاجتماعية بشكل جذري. واتضح ذلك من نوع التعليم الذي أصبحوا يتلقونه في مدارس الرابطة اليهودية العالمية، لذا أصبح من السهل تأهيل العقول وإعدادها لقبول مقولات المشروع الصهيوني. ولم تعد النخبة اليهودية المكونة أساساً من الأعيان ورجال الدين المحليين تباشر جمع التبرعات لفائدة المعوزين وفقاً لما هو معهود في السابق، بل آل هذا الدور للأحبار القادمين من فلسطين إلى سوس والمشبعين بثقافة

الصهيونية العالمية. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، نظمت حركات تهجيرية لفائدة يهود سوس نحو "وطنهم" الجديد، فأخلت الملاحات عن آخرها، ويسجل الباحث في هذا الصدد فروقات طبعت سياسة إسرائيل تجاه اليهود البسطاء ممن أُلحقوا بالضيعات الفلاحية للعمل كميّامين في وقت تربح فيه الأشكناز في مواقع القرار السياسي والعسكري.

وتشدد الدراسة على سرعة وتيرة عملية التهجير وما تطرحه صعوبة تتبع آلياتها بشكل دقيق. ويمكن استحضار عوامل أخرى شجعت على هذه العملية أهمها: انهيار الأسس الاقتصادية للتجار اليهود بفعل تدهور منظومة "تجار السلطان" في أوائل القرن العشرين، وتراجع مداخيل التجارة الصحراوية التي كان اليهود يلعبون فيها دور الوسيط، بالإضافة إلى الدور الذي اضطلع به الأجانب للمساهمة في تعميق الهوة بين اقتصاد محلي بسيط واقتصاد رأسمالي يسعى إلى الربح السريع دون وساطة السلطان أو من ينوب عنه. وفي أواخر خمسينيات القرن الماضي، أخلت الملاحات الصغرى عن آخرها إما بتهجير سري أو قسري لجماعاتها، مع استثناء لبعض العائلات التي فضلت البقاء في بعض المراكز الحضرية مثل أكادير وإنزكان وتارودانت وگلميم وأقا.

ومن إيجابيات هذه الدراسة، تقيدها بوحدة الزمن والمكان والموضوع. ويمتد الزمن قرابة قرن (1860-1960)، إذ اختار الباحث الفترة المعاصرة والراهنة لتقديم لإجابة عن إشكالية بحثه في حين فضل البعض الاشتغال على الفترة الوسيطة لاقتفاء أثر اليهود بالمغرب. وتحكم اختياره لهذه الفترة الزمنية عدة اعتبارات؛ فالسنة الأولى تؤرخ لحرب تطوان وما تلاها من أزمة مالية أفلست البلاد وأفقرت العباد، ومن ثم فإنها تشكل متغيرا في أفق المنظور القانوني لوضعية الذميين، حيث كان للجمعيات الدولية موقف مغاير لموقف المخزن في كيفية استخلاصه للجبائيات الشرعية من اليهود. وتؤرخ السنة ذاتها لميلاد جماعات من المحميين اليهود باعتبارهم أقلية مضطهدة ضريبيا من قبل المخزن الذي يحتكمون إليه، وهو ما فسخ المجال للرابطة اليهودية فيما بعد للتدخل باستغلالها هذه الثغرة. أما اختياره لسنة 1960، فمرده إلى طبيعة العدة الوثائقية التي اعتمدها. أما المكان فيهم سوس بقطريه الأقصى والأدنى مع أخذ تأثيره بأحداث المغرب بعين الاعتبار في علاقته مع محيطه الدولي.

حاول الباحث تكييف موضوع دراسته مع التحقيق الكلاسيكي، والمنهج المحتذى فيها، ونوع المادة المصدرية التي جمعها نظرا لخصوصيات هذه الأقلية الدينية في فضاء سوس. وبغض النظر عن أحداث التاريخ العام التي أثرت في سوس، فقد تناول الأحداث التاريخية في هذه الدراسة بوصفها وقائع متعاقبة في زمن طويل ممتد عبر قرن كامل (1860-1960)، مما قد يحجب أحيانا رؤية المؤرخ النقدية للزمن. إن تواصل زمن الناشئة اليهودية مع زمن أجدادهم، وحادثة "حرق" يهود إفران ونهب ديارهم على يد الثائر بوحلايس كلها أحداث وجد فيها الباحث صعوبة لتناولها وفقا للتقسيم الكلاسيكي الأوروبي للزمن التاريخي. وعند الرجوع مثلا إلى الصفحات التي خصصها لتناول محتهم مع هذا الثائر، يتبين للقارئ أن الفراغ السياسي الذي عرفه المغرب هو سبب هذه المحنة؛ في حين أن الفراغ السياسي الذي خلفته وفاة المولى إسماعيل (1727) أو مولاي الحسن (1894) مثلا لم يتعرض خلالها اليهود لمحن التصفية الجسدية باعتبارهم خارجين عن الملة الإسلامية، كما حدث بعد وفاة سيدي محمد بن عبد الله (1790). إن هذه الفاجعة الكبرى التي ظلت موشومة في الذاكرة اليهودية لا يمكن إخضاعها لمنطق المؤرخ الأوروبي الذي يعترف بمحدودية التحقيق الغربي غير قابل للتعميم، وهو ما حاول الباحث تجاوزه بتكييف خصوصيات سوس وموضوع الدراسة بشكل يتلاءم ومنطق المؤرخ في التحقيق. ويظهر ذلك من خلال الأحداث التي يتقاطع فيها تاريخ يهود منطقة سوس مع التاريخ العام، والتي استدعت من الباحث شحذ أدوات أخرى في مجال التحقيق بناء على المقاربة التي اعتمدها، والمنهج الذي وظفه، ونوع الوثيقة التي استعملها، وهي مهمة صعبة للغاية نجح فيها عندما أنجز تحقيا يمزج بين المحلي والشمولي، وأخفق فيها أحيانا لقصور الوثيقة المحلية.

وعلى مستوى المادة المصدرية، اعتمد الباحث وثائق متنوعة مكنته من إنتاج معرفة تراكمية-خطية تاريخية رصينة تهم تاريخ اليهود في مجال محدد هو سوس؛ حيث نهل من جميع ما كتب حول يهود العالم والمغرب بالخصوص، وكان له السبق في اعتماد مصادر مخطوطة عالج أصحابها جوانب مالية للذمين المغاربة، ونجح في اقتفاء أثر اليهود من خلال البحث والتقصي الميداني بمعاينة الأمكنة التي ظلت شاهدة على حضورهم؛ ومنها الأرشيفات الإدارية التي تحتفظ بها المحاكم الابتدائية

ونظارات الأوقاف، فزودته بمجموعة من عقود المعاملات تؤرخ لعمليات البيع والشراء والرهن والأحوال الشخصية.

والواقع أن الباحث كان محظوظا لأن اليهود يحتفظون بذكرياتهم ومؤشراتهم الديموغرافية؛ كما يوحى بذلك سفر الذكرى وسفر المواليد والوفيات اللذين يساعدان على قراءة التاريخ الديمغرافي والذهني اليهودي. كما كان للرواية الشفوية نصيب هام في المساعدة على دحض أو مشاطرة ما توحى إليه الذاكرة اليهودية أو التخيل الشعبي الإسلامي عن جيرانهم اليهود. وهذا فضلا عن مساهمة وثائق الخزانة الحسنية ومديرية الوثائق الملكية بالرباط التي وفرت للباحث فرصة سانحة مكنته من تدعيم الدراسة وتزويدها بوثائق أصيلة نهل منها لمقارعة النص العبري-الأجنبي بالنص المخزني، مما أهله للإحاطة بالمجال القانوني والأمني والسياسي ليهود سوس خاصة عندما يتعلق الأمر بأمن الطرق، وما كانت تتعرض له هذه الأقلية من سرقة ونهب وقتل أو منازعات بينية، بالإضافة إلى ما جادت به محتويات وثائق العائلات السوسية. أما الوثائق الأجنبية، فقد طرحت للباحث عدة صعوبات واجهت قبله باحثين سابقين؛ فنظرا لسريتها فإنه لم يتمكن من الاطلاع إلا على الوثائق التي تتوقف عند سنة (1953)، خاصة ما هو محفوظ منها بمراكز الأرشيف الفرنسي التي أغنت البحث فيما يخص قوانين التجنيس، ووثائق الرابطة اليهودية العالمية التي ساعدت على تقديم لمحة تاريخية عن مدارس اليهود المحدثه في سوس، وإن كانت تغطي الفترة إلى حدود سنة (1939).

لقد تزود الباحث بأدوات منهجية مكنته من مساءلة الإنتاج التاريخي الكولونيالي حول اليهود لاستخلاص نواقصه وسد ثغراته. وبفضل مقارنته المنهجية للموضوع، تمكن من تحليل وتأويل نتائجها وإعادة تركيبها من جديد. كما انفتح على العلوم الاجتماعية تاركا حدودا إيستمولوجية بينها وبين المنهج التاريخي الموظف، وما تقتضيه أدوات عمل المؤرخ ومسؤوليته. ويمكن ملامسة ذلك، في تصفح أوراق الفصل الرابع الخاص بالهوية اليهودية، والفصلين الخامس والسابع اللذين يتمحوران حول موقف اليهود من الحداثة أمام هول الصدمة التي فجرتها الحماية.

لقد واجهت عبد الله لغمائد صعوبات منهجية يمكن استنتاجها من مضامين الدراسة والنتائج التي توصل إليها. ويمكن الحديث مثلا عن استعارة الباحث



للزمن الطويل وحمولته المفاهيمية للتعامل مع تاريخ الأقليات كما هو معمول به في مدرسة الحوليات الفرنسية، ومدى إمكانية تطبيقه على موضوع يكتسي خصوصيات دقيقة في مجال محدد هو سوس. وقد مكّنه ذلك من تقريب الأحداث التاريخية وتتبع التحولات البنيوية الطارئة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليهود. وموازة مع ذلك، نجح الباحث في استنتاج التغيرات التي واكبتها على مستوى الذهنيات والسلوك. كما طرح اعتماده منهجية التاريخ المقارن صعوبات أخرى مرتبطة بجمع مادة مصدرية شافية تمكّنه من التنقل بكل أريحية عبر الأصقاع التي عمرها شتات اليهود، مما ألزمه الاشتغال في موضوعه من جانبيين، يهم أولها اليهود المغاربة، ويصل الجانب الثاني إلى حد استقراء تاريخهم في البلدان العربية والأوربية. وهناك صعوبات منهجية أخرى مرتبطة بالجهد المضني الذي كلف الباحث للانتقال من المحلي إلى الشمولي من خلال ربط سوس بمحيطها، وذلك بالجمع بين العمل المونوغرافي والتاريخ العام.

لقد تمكّن الباحث من آليات إنتاج معرفة تاريخية، غابت عن لغة الضاد، بشكل ألزمه ما أمكن، الحياد والموضوعية، وهو يعالج موضوعه في ظرفية "التاريخ الساخن" متزودا بمصادر دسمة ومقاربة منهجية متنوعة، فهو يمثل من وجهة نظر أكاديمية استمرارا للتحول الجذري الحاصل على مستوى البحث التاريخي المونوغرافي منهجا وموضوعا. ولعل أهمية هذه الدراسة تكمن في اهتمام صاحبها بمعالجة موضوع ظل إلى أمد قريب إما في طي الكتمان والتهميش أو حكرا على أقلام عبرية وأجنبية بالخصوص. وبناء عليه، فإننا أمام عمل جاد يمثل إضافة نوعية حقيقية إلى الخزانة المغربية والعربية، لذا ويستحق الترجمة إلى إحدى اللغات الأجنبية حتى يعرف عموم القراء وخاصتهم أن اليهود المغاربة الذين يقررون اليوم في السياسات الشرق-أوسطية قد عاشوا بالأمس القريب بين أحضان المسلمين المغاربة وفقا لما تمليه أخلاقيات التسامح وأدبيات التعايش بعيدا عن التناحر والحقد والعداء، وأن الإيديولوجية التي روجت لها الصهيونية العالمية هي السبب الأساس في فتور العلاقات واحتدام الصراعات.

ربيع رشدي

أستاذ باحث، أكادير